



ديوان الرقابة المالية والإدارية
صادر رقم ١٧٢
التاريخ ٢٠٢٥ / ١ / ٢٣

حضرة الدكتورة زهرة الواوي المحترمة
رئيس مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفقات الصلبة في محافظة نابلس

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: تقرير الديوان النهائي حول أعمال مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفقات الصلبة في
محافظة نابلس للعام 2023م

يهدىكم ديوان الرقابة المالية والإدارية أطيب التحيات، وبخصوص الموضوع أعلاه،
وبعد الاطلاع على ردكم على تقرير الديوان الأولي بالخصوص، وعملاً بأحكام قانون
الديوان رقم (15) لسنة 2004م وتعديلاته، فإننا نرفق لكم تقرير الديوان النهائي حول
أعمال مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفقات الصلبة في محافظة نابلس للعام
2023م.

شاكرين لكم تعاونكم، وآملين منكم العمل على معالجة كافة الملاحظات الواردة في
التقرير والأخذ بكافة التوصيات، هذا وسيقوم الديوان مستقبلاً بمتابعة مدى تنفيذ
التوصيات ومعالجة الملاحظات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



أمل فرج
رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية



تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية النهائي

حول

أعمال مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظة
نابلس للعام 2023م

كانون ثاني - 2025م

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الرشيد

فهرس المحتويات

2.....	الملخص التنفيذي
3	المقدمة
4	أولاً: الإطار القانوني وصلاحيات المجلس
6	ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية
7	ثالثاً: الموازنة والحساب الفعلي للعام 2023
9	رابعاً: الصندوق والحسابات البنكية
10	خامساً: الإيرادات
12	سادساً: النفقات
20	سابعاً: الذمم المدينة والدائنة
21	ثامناً: جلسات المجلس والشؤون الإدارية
24	الملاحق

الملخص التنفيذي

قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بإجراء تدقيق إمتثال على أعمال مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظة نابلس، عن السنة المالية 2023، وأهم ما خلص إليه التقرير من ملاحظات وتوصيات ما يلي:

المخالفات المالية الجوهرية:

- لم يتم المجلس بإعداد تقرير مالي في نهاية السنة المالية 2023، حسب الأصول، وإكتفى بتقرير المدقق الخارجي الصادر في شهر 2024/4.
- لم يتم تنظيم كفالة عدلية للمحاسب المكلف بإدارة صندوق النثرية تتناسب مع العهد المالية التي تبقى بحوزته.
- تم إقرار موازنة العام 2023، بناءً على جلسة الهيئة الادارية رقم (2023/4) بتاريخ 2023/04/29م، خلافاً لأحكام المادة رقم (7) بند (ب) من النظام المالي للهيئات المحلية.
- تم صرف نفقات دون وجود مخصصات لها في الموازنة المعتمدة بقيمة 329,830.12 شيقل، خلافاً لأحكام المادة رقم (13) من النظام المالي للهيئات المحلية.

التوصيات المالية الجوهرية:

- ضرورة إعداد تقرير مالي في نهاية السنة المالية يبين كافة الأنشطة المالية للمجلس، حسب الأصول.
- ضرورة تنظيم كفالة عدلية للمحاسب المكلف بأمانة الصندوق وفقاً لأحكام النظام المالي لسنة 2019.
- ضرورة الإلتزام بالوقت المحدد من قبل المجلس ولجنة إعداد الموازنة عند التخطيط وإعداد الموازنة مستقبلاً.
- ضرورة العمل على اعتماد مخصصات لجميع النفقات المتوقعة خلال العام والالتزام بعدم اعتماد أي مصروف دون وجود مخصصات لها في الموازنة المصادق عليها.

المخالفات الإدارية الجوهرية:

- لا تحتوي ملفات الموظفين بحيث تحتوي على كافة مسوغات التعيين والقرارات المتعلقة بالموظفين.
- لا يقوم المجلس بأخذ أساس إسترداد التكلفة بعين الإعتبار عند تنظيم إتفاقيات مع الهيئات المحلية مما من شأنه أن يؤثر سلباً على تأدية الخدمة بشكل مناسب.

التوصيات الادارية الجوهرية:

- ضرورة العمل على إعداد ملفات الموظفين بحيث تحتوي على كافة مسوغات التعيين والقرارات المتعلقة بالموظفين.
- ضرورة أخذ أساس إسترداد التكلفة بعين الإعتبار قدر الإمكان عند تحديث الإتفاقيات مع الهيئات المحلية لما له من أثر على إستمرارية العمل مستقبلاً.

تأسس مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة / نابلس في العام 2007 وهو هيئة محلية يحكمها النظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة والنظام الداخلي للمجلس، ويهدف إلى تقديم أفضل الخدمات للهيئات المحلية حيث يمارس المجلس صلاحيات الجمع النفايات في محافظة نابلس، ويبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 9 أعضاء ويتكون من 52 هيئة محلية كعضو هيئة عامة.

يهدف هذا التقرير إلى التأكد من التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المالية والإدارية المعمول بها في مجالس الخدمات المشتركة، واتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة للحفاظ على أموال المجلس من أخطار الهدر والضياع، والتأكد من أن الموقف المالي للمجلس يعبر بعدالة عن المصروفات والإيرادات الفعلية.

وتبرز أهمية التقرير في تحديد المخالفات والملاحظات المالية والإدارية في المجلس، وطرق معالجتها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتمكين المجلس من تعزيز قدرته على تحقيق الكفاءة والفعالية والاقتصاد في الإستخدام الأمثل لأموال المجلس، لبناء نظام مؤسسي سليم و محكم.

لقد قمنا بالرقابة وفقاً للمعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ومعايير التدقيق الدولية في القطاع العام، بهدف الحصول على تأكيد معقول بمدى الالتزام بالقوانين والأنظمة السارية وخلو البيانات المالية والإدارية من الأخطاء الجوهرية.

أجرى ديوان الرقابة المالية والإدارية بواسطة فريق عمل فحصاً على أعمال مجلس الخدمات عن السنة المالية 2023 وذلك من تاريخ 2024/08/01 حتى تاريخ 2024/09/18، وإشتمل الفحص والتدقيق على الشؤون المالية والإدارية والأصول والمشاريع.

أولاً: الإطار القانوني وصلاحيات المجلس

من خلال الاطلاع ودراسة الإطار القانوني الذي ينظم عمل مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة، تم تسجيل الملاحظات التالية:

أ. الإطار القانوني:

- أنشئ هذا المجلس استناداً لقانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، والنظام الاساسي لمجالس الخدمات المشتركة رقم (1) لسنة 2006.
- تم المصادقة على النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس لسنة 2018م، من قبل وزير الحكم المحلي بتاريخ 2018/08/09م.
- يقوم المجلس بتجميع النفايات من الهيئات المحلية لمحافظة نابلس ونقلها الى محطة زهرة الفنجان.
- صدر نظام مجالس الخدمات المشتركة رقم (1) لعام 2006، إستناداً لقانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، لأجل توحيد القواعد العامة التي تدير عليها مجالس الخدمات المشتركة.
- لا يغطي عمل المجلس كافة الهيئات المحلية في محافظة نابلس حيث يعمل المجلس على تقديم خدمة جمع النفايات لعشرين هيئة محلية من اصل اثنين وخمسين هيئة محلية هي مجموع الهيئة العامة لمجلس الخدمات.
- لم يعمل المجلس على وضع نظام متكامل لإدارة جمع النفايات الصلبة من كافة الهيئات المحلية الأعضاء في مجلس الخدمات من خلال وضع الخطط اللازمة والإشراف على عملية جمع ونقل النفايات بشكل علمي ليحافظ على نظافة البيئة.

النتيجة:

- لم يعمل المجلس على انشاء محطات الترحيل ومحطات المعالجة والتدوير أو اي منشآت أخرى لتحقيق مهامه.

التوصيات:

- على المجلس العمل على وضع نظام متكامل لإدارة جميع النفايات الصلبة في الهيئات المحلية العضو في مجلس الخدمات من خلال وضع الخطط الملائمة والإشراف على عملية جمع ونقل النفايات بشكل علمي ليحافظ على نظافة البيئة.
- على المجلس العمل على انشاء محطات الترحيل ومحطات المعالجة والتدوير أو اي منشآت أخرى لتحقيق مهامه.

ب. صلاحيات ووظائف المجلس:

أنشأ مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة، بناءً على المادة رقم (3) من نظام مجالس الخدمات المشترك لسنة 2019، الصادر عن وزير الحكم المحلي -بصفته الوزير المختص- بناءً على صلاحياته التي رسمها قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، وتعديلاته في المادة رقم (15/ج) من القانون، وكان الهدف منه جمع النفايات وترحيلها ومعالجتها بحسب النظام الداخلي المعتمد للمجلس.

- يمارس المجلس صلاحياته من خلال النظام الداخلي الخاص به، حيث يمارس صلاحياته جمع النفايات وذلك بالطرق الصحية مع إتخاذ الوسائل التي تقلل من التلوث البيئي.

- لا يمارس المجلس صلاحياته من حيث نقل النفايات الصلبة من محطات ترحيل النفايات الى مكب زهرة الفنجان، خلافاً للفقرة (ت) من المادة رقم (5) من النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس.

- لا يقوم المجلس بدور فعال لتعزيز ورفع المستوى الوعي البيئي والصحي للمجتمع المحلي من خلال القيام بالتوعية الجماهيرية للحفاظ على نظافة البيئة، خلافاً للفقرة (ذ) من المادة رقم (5) من النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس.

- لم يعمل المجلس على وضع الخطط وتطبيق جميع الوسائل التي تقلل من التلوث البيئي الناتج عن النفايات الصلبة وتبني الوسائل التي تحقق هذا الغرض وتطبيق مبدأ الوقاية، خلافاً للفقرة (ش) من المادة رقم (5) من النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس.

- لم يعمل المجلس على معالجة النفايات الطبية في محطة تجميع النفايات (محطة الصيرفي) أو فصلها عن النفايات المنزلية في أثناء نقلها إلى مكب زهرة الفنجان، خلافاً للمادة رقم (12) من نظام إدارة النفايات الخطرة رقم (6) لسنة 2021م.

- لم ينظم المجلس أي دورات أو ورش لتدريب الطاقم البشري المؤهل للقيام بعملية جمع النفايات ونقلها والتخلص منها.

التوصيات:

- على المجلس أن يمارس صلاحياته من حيث نقل النفايات الصلبة من محطات ترحيل النفايات الى مكب زهرة الفنجان، عملاً بأحكام الفقرة (ت) من المادة رقم (5) من النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس.

- ضرورة قيام المجلس بدور فعال لتعزيز ورفع المستوى الوعي البيئي والصحي للمجتمع المحلي من خلال القيام بالتوعية الجماهيرية للحفاظ على نظافة البيئة، عملاً بأحكام الفقرة (ذ) من المادة رقم (5) من النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس.

- على المجلس العمل على وضع الخطط وتطبيق جميع الوسائل التي تقلل من التلوث البيئي الناتج عن النفايات الصلبة وتبني الوسائل التي تحقق هذا الغرض وتطبيق مبدأ الوقاية، عملاً بأحكام الفقرة (ش)

من المادة رقم (5) من النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس.

- ضرورة قيام المجلس بمعالجة النفايات الطبية في محطة تجميع النفايات (محطة الصيرفي) وفصلها عن النفايات المنزلية في أثناء نقلها الى مكب زهرة الفنجان، عملاً بأحكام المادة رقم (12) من نظام ادارة النفايات الخطرة رقم (6) لسنة 2021م.
- على المجلس أن ينظم دورات وورش لتدريب الطاقم البشري المؤهل للقيام بعملية جمع النفايات ونقلها والتخلص منها، وفقاً للإمكانيات المتاحة.

ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية

أجرى ديوان الرقابة المالية والإدارية تقييماً لنظام الرقابة الداخلية في المجلس عن العام 2023م، حيث تم تسجيل ما يلي:

- لا توجد لجنة مستقلة من أعضاء مجلس الخدمات، تقوم بالرقابة على كافة نشاطات المجلس.
- لم يتم إعداد تقرير مالي إداري للعام 2023، من قبل المحاسب وإشراف رئيس المجلس حسب ما رسم النظام المالي للهيئات المحلية لسنة 2019، ونظام مجالس الخدمات المشتركة 2016.
- لا يتم اجراء جرد مفاجئ للصندوق والموجودات الثابتة والعهد لدى الموظفين والعاملين.
- ضعف نظام الأرشفة المعمول به في المجلس من الناحية الإدارية والمالية كملفات الحركة للآليات والعطاءات والشؤون الإدارية فيما يخص عقود الموظفين.
- تم تكليف المحاسب بأمانة الصندوق ولم يتم تنظيم كفالة عدلية لأمين الصندوق، خلافاً لأحكام المادة (38) من النظام المالي للهيئات المحلية لسنة 2019.
- عدم إعداد بسجلات للأصول الثابتة وخاصة الآليات من حيث معززات الملكية وتكلفتها التاريخية وما يتم عليها من إضافات وأعمال صيانة.

التوصيات:

- ضرورة القيام بتكليف لجنة مستقلة من أعضاء الهيئة الإدارية، للرقابة على نشاطات المجلس وإعداد تقارير موثقة ترفع للمجلس.
- ضرورة إعداد تقرير مالي من قبل المحاسب بنهاية السنة المالية وإشراف رئيس المجلس إمتثالاً لأحكام النظام وبما يعزز مبادئ الحوكمة في إدارة المجلس.

ثالثاً: الموازنة والحساب الفعلي

إعداد وإعتماد الموازنة للعام 2023.

- تم إقرار موازنة العام 2023، بناءً على جلسة الهيئة الإدارية رقم (4/3202) بتاريخ 2023/04/29م، خلافاً لأحكام المادة رقم (7) بند (ب) من النظام المالي للهيئات المحلية.
 - تم المصادقة على موازنة المجلس من قبل وزير الحكم المحلي بصفته "الوزير المختص" بتاريخ 2023/06/21م، بعد أكثر من ستة أشهر من بداية السنة المالية.
- الأثر:

يؤدي الإنفاق دون إعتماد موازنات مصادقة لعدم توفير بيانات دقيقة لاحقاً وعدم القدرة على إتخاذ قرارات موثوقة مبنية على بيانات مالية دقيقة مما يؤثر سلباً على كفاءة وإقتصادية تلك القرارات.

التوصية:

ضرورة الإلتزام بالوقت المحدد من قبل المجلس ولجنة إعداد الموازنة عند التخطيط وإعداد الموازنة مستقبلاً.

تحليل الموازنة ومقارنتها بالمنفذ الفعلي منها.

من خلال دراسة الموازنة المعتمدة للمجلس ومتابعة ما تم تنفيذه منها من خلال التحليل المالي لبودها، تم تسجيل الملاحظات التالية:

الموازنة المعتمدة مع المنفذ الفعلي لعام 2022 و 2023م.

السنة	الموازنة			الحساب الفعلي		
	الإيرادات/ شيقل	المصروفات/ شيقل	الإيرادات/ شيقل	المصروفات/ شيقل	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ
2023	15,368,126	14,368,126	16,171,094	15,361,616	105.2%	106.9%
2022	15,258,416	15,079,250	12,000,645	12,346,251	78.65%	81.88%

- بلغ حجم الإيرادات المقدرة في الموازنة المعتمدة للعام 2023م مبلغ 15,368,126 شيقل تحقق منها إيرادات فعلية بقيمة 16,171,094.12 شيقل، وبنسبة 105.2% من المعتمد، كما بلغت النفقات الفعلية 15,361,616.37 شيقل وبنسبة 106.9% من النفقات المعتمدة والبالغة 14,368,126 شيقل وبنسبة 94.99% من الإيراد الفعلي.
- هناك انخفاض حاد في نسبة تنفيذ الإيرادات لعام 2022 حيث بلغت النسبة حوالي 79% وكذلك بالنسبة للمصاريف حيث وصلت النسبة 82% من المبالغ المقدرة ويعود السبب الى محدودية نطاق الخدمة في الأشهر الأولى من عام 2022 في مدينة نابلس فقط تم تقديم الخدمة للمدينة بشكل جزئي (فقط مناطق الجبل الجنوبي في حين كانت الخدمات في الجبل الشمالي تتم من قبل بلدية نابلس)، وحيث ان إيرادات عام 2023 الفعلية تزيد عنها في عام 2022 بنسبة عالية تصل الى 35% وكذلك المصاريف ارتفعت بنسبة عالية تصل الى 24% بسبب محدودية الخدمة في الأشهر الأولى من عام 2022 حسب تبريرات المجلس.

1. الإنحراف في تنفيذ إيرادات الموازنة

- تبين وجود إيرادات حصلت بالزيادة عن المقدّر لها في الموازنة بمبلغ 1,810,516 شيقل، وبنسبة إنحراف 16% من المقدّر لها في الموازنة، نتيجة تحصيل متأخرات النقل على الطرق من وزارة المالية، والملحق رقم (1) يوضح ذلك.
- تبين أن إيرادات هبات وتبرعات تم تحصيله دون أن يتم إدراج بند مخصص له في الموازنة بمبلغ 62,476.93 شيقل، خلافاً لأحكام المادة (34) من النظام المالي للهيئات المحلية لسنة 2019، والتي تنص على وجوب تسجيل المقبوضات في الحسابات المخصصة لها.

2. الإنحراف في تنفيذ مصروفات الموازنة

- تبين وجود بنود تم الإنفاق عليها فعلياً أعلى من المخصص لها في الموازنة 743,380.68 شيقل، حيث بلغت نسبة الانحراف بالزيادة (6.44%) عن المعتمد لها في الموازنة، نتيجة زيادة عدد العمال المؤقتين في حالات الطوارئ، والملحق رقم (2) يوضح ذلك.
- تبين وجود بنود تم الإنفاق عليها فعلياً أقل من المخصص لها في الموازنة بمبلغ 301,648.56 شيقل، حيث بلغت نسبة الانحراف بالزيادة (11.51%) عن المعتمد لها في الموازنة، والملحق رقم (3) يوضح ذلك.
- تبين أنه تم صرف نفقات دون وجود مخصصات لها في الموازنة المعتمدة بقيمة 329,830.12 شيقل، خلافاً لأحكام المادة رقم (13) من النظام المالي للهيئات المحلية، والملحق رقم (4) يوضح ذلك.
- وجود نفقات أعتمدت في الموازنة بمبلغ 10,000 شيقل، ولم يصرف منها شيء، والملحق رقم (5) يوضح ذلك.

الأثر:

- زيادة الإنفاق على بنود بأكثر من ما تم إعتماده في الموازنة من شأنه أن يؤثر على البنود الأخرى بالنقص، بما يؤثر على أداء عمل المجلس.
- الصرف دون حجز مخصصات في الموازنة أو بمبالغ أقل من ما تم تخصيصه يؤثر على ضعف الإدارة المالية وإدارة المجلس في تحديد أولويات الصرف وعدم الإعتماد على أسس علمية وعملية عند تخطيط الموازنة.

التوصيات:

- ضرورة العمل على مراعاة الدقة والتخطيط السليم في إعداد الموازنة وتقدير بنودها، والاعتماد على النتائج الفعلية للسنوات السابقة والاحتياجات المستقبلية ووفق الإطار الزمني المحددة في الأنظمة والقوانين المعمول بها.
- ضرورة مراعاة أحكام المادة رقم (10) من النظام المالي للهيئات المحلية في حال زيادة المطلوب إنفاقه عن المخصص في الموازنة.

- العمل على ألا تتجاوز النفقات لأي بند ما خصص له بالموازنة المصادق عليها.
- ضرورة العمل على اعتماد مخصصات لجميع النفقات المتوقعة خلال العام والالتزام بعدم اعتماد أي مصروف دون وجود مخصصات لها في الموازنة المصادق عليها.

التقرير المالي السنوي

الملاحظة:

لم يتم مجلس الخدمات المشترك بإعداد بيانات مالية أو تقرير سنوي، من قبل المحاسب وإشراف الرئيس في نهاية السنة المالية 2023، خلافاً لأحكام المواد (5.6) من النظام المالي للهيئات المحلية لسنة 2009، حيث إكتفى المجلس بتقرير المدقق الخارجي (مؤسسة عرموش لتدقيق الحسابات) الصادر نيسان/2024.

التوصيات:

- ضرورة إعداد تقرير سنوي مالي وإداري في نهاية السنة المالية من قبل المجلس.
- ضرورة قيام الهيئة الإدارية برفع التقرير السنوي للهيئة العامة للمصادقة عليه قبل إحالته لوزير الحكم المحلي للمصادقة.

رابعاً: حسابات الصندوق والبنوك

■ جرد الصندوق:

- بتاريخ 2024/09/09، تم إجراء جرد لصندوق المجلس، حيث تبين تطابق الرصيد الدفترى مع الرصيد الفعلي بمبلغ 1,445 شيقل.
- لا توجد كفالة عدلية للمحاسب المكلف بأمانة الصندوق، خلافاً لأحكام المادة رقم (38) من النظام المالي للهيئات المحلية لسنة 2009.

الأثر:

- عدم اجراء جرد فجائي من قبل المحاسب (المدير المالي) وتوثيقها في محاضر رسمية يقلل من إجراءات الضبط الداخلي على عمليات الصندوق.
- عدم تنظيم كفالة للموظف المكلف بأمانة الصندوق يقلل من إجراءات الضبط والرقابة الداخلية على الصندوق.

التوصيات:

- ضرورة إجراء جرد للصندوق بشكل دوري وموثق يعزز من إجراءات الرقابة على الصندوق.
- ضرورة تنظيم كفالات عدلية للموظف المكلف بأمانة الصندوق إمتثالاً لأحكام النظام المالي.

■ البنوك:

– بلغ رصيد المجلس لدى البنك في 2023/12/31، من واقع الحسابات 3,164 شيقل.

بنك	الرصيد
بنك فلسطين / شيقل	2,587
بنك فلسطين / دينار	16
بنك فلسطين / دولار	3
بنك الأردن / شيقل	72
البنك الوطني / شيقل	486
المجموع	3,164

– يتم مطابقة الحسابات من خلال تسويات بنكية شهرية حسب الأصول.

خامساً: الإيرادات

بلغت إيرادات المجلس خلال العام 2023 مبلغ 16,171,094 شيقل، وخلال أعمال التدقيق، تم تسجيل الملاحظات الآتية:

#	البند	المبلغ/شيقل
1	إيراد رسوم النفائات	14,533,905
2	إيراد رسوم النقل على الطرق	1,574,712
3	إيراد منح وهبات	62,477
	المجموع	16,171,094

1. رسوم نقل وطرر النفائات

الملاحظات:

- لا يتم احتساب رسوم جمع النفائات من الهيئات المحلية بناءً على التكلفة الفعلية أو (أساس إسترداد التكلفة) كحد أدنى، حيث يتم احتساب رسوم متفاوتة غير مبنية على التكاليف الفعلية من الهيئات المحلية الأعضاء في المجلس.
- من خلال تحليل المصروفات الفعلية والرسوم التي يتم تحصيلها تبين وجود فرق بين تكلفة جمع ونقل النفائات والرسوم التي يتم تحصيلها، مما أدى إلى عدم قدرة المجلس على الوفاء بالتزاماته.
- بلغت إيرادات رسوم النفائات للعام 2023 مبلغ 16,171,094 شيقل بينما تقدر الرسوم التي يمكن تحصيلها على أساس المصاريف الفعلية مبلغ 17,700,619 شيقل أي أن هناك مبالغ كان يمكن

تحصيلها للمجلس بمبلغ 1,529,525 شيقل نتيجة لفرق الاحتساب في الرسوم المحصلة، حيث يتم تحصيل مبلغ 160 شيقل لكل طن كرسوم نقل وجمع النفايات بدلاً من مبلغ التكلفة الفعلي حسب المناطق، والملحق رقم (7) يوضح ذلك.

الأثر:

بينت الفجوة المالية عجزاً بقيمة 1,529,525 شيقل، بين الإيراد المحصل وتكلفة تحصيله خلال العام 2023، نتيجة عدم تطبيق المجلس مبدأ "أساس التكلفة المستردة" خلافاً لأحكام المادة رقم (12) بند 5 من النظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة لسنة 2016.

التوصية:

ضرورة أن يتم اعتماد رسوم جمع ونقل النفايات وفقاً لمبدأ "أساس التكلفة المستردة" ليتمكن المجلس من الوفاء بالتزاماته تجاه الغير والقدرة على الاستمرارية في تقديم الخدمات وتقليص لفجوة المالية.

2. رسوم الإشتراك.

الملاحظة:

لا يقوم المجلس بإستيفاء رسوم إشتراك من الأعضاء المنتسبين للمجلس، خلافاً لإحكام المادة رقم (25) من النظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة لسنة 2016، وخلافاً لأحكام المادة رقم (29) من النظام الداخلي للمجلس.

الأثر:

عدم جباية رسوم اشتراك من شأنه أن يحد من التطور المالي لمجلس الخدمات ومن نشاطاته المتمثلة في نشر الوعي الصحي وتدريب موظفيه.

التوصية:

ضرورة العمل على فرض رسوم إشتراك على الهيئات المحلية عند إشتراكها في مجلس الخدمات إمتثالاً لأحكام النظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة لسنة 2016، والنظام الداخلي للمجلس.

سادساً: النفقات

من خلال القيام بأعمال الفحص والتدقيق تبين أن نفقات المجلس بلغت 15,521,867 شيقل في العام 2023م وقد تم تسجيل ما يلي:

#	البند	المبلغ/شيقل
1	مصرفوف نقل ودفن وتوزين نفايات	7,537,833
2	مصرفوف رواتب اجور واعمال اضافية	3,843,702
3	مصرفوف إيجار	14,400
4	م . بريد وهاتف	10,491
5	م . مياه وكهرباء	20,943
6	مصرفوف نهاية خدمة	314,188
7	م . محروقات وزيت	2,313,526
8	مصرفوف صيانة	943,933
9	مصرفوف صيانة مكتبية	913
10	مصرفوف ضيافة	5,073
11	مصرفوف تأمين وترخيص	249,761
12	مصرفوف مكافآت	37,325
13	مصرفوف قرطاسية	2,928
14	رسوم ترخيص واشتراكات	2,232
15	مصرفوف متفرقة	5,271
16	مصرفوف نقل ومواصلات	1,584
17	مصرفوف لباس موحد	8,659
18	مصرفوف عمولات بنكية	3,679
19	مصرفوف مواد تنظيف ولوازمها	1,297
20	مصرفوف مراقبة آليات	18,502
21	مصرفوف اتعاب مهنية	2,960
22	مصرفوف تبرعات	160,535
23	مصرفوف إعلان	1,950
24	مصرفوف أدوات مكتبية	1,845
25	مصرفوف صيانة حواسيب	500
26	مصرفوف خصم مسموح	17,837
	المجموع	15,521,867

1. مصرفوف نقل وتوزين ودفن النفائات

- بلغت قيمة المصرفوف 7,537,833 شيقل، خلال العام 2023، هو عبارة عن مصرفوف النقل ودفن النفائات بعد تجميعها لمكب زهرة الفنجان، والذي تتولى بلدية نابلس نقله مقابل 82 شيقل /طن.
- العمليات المالية الخاصة بالحساب تتم من خلال التقاص (مقاصة) شهرياً، بين ما يترتب على البلدية من رسوم نفائات وما تتقاضاه من المجلس بدل خدمة نقل.
- يتم تنظيم العمل بين مجلس الخدمات وبلدية نابلس وفقاً لإتفاقية بين الطرفين تمت في العام 2017.

2. مصرفوف رواتب اجور واعمال اضافية

- بلغت قيمة حساب مصرفوف الرواتب والأجور 3,843,702 شيقل، خلال العام 2023، سواء للمنتدبين من بلدية نابلس وعددهم (7) موظفين والعاملين وعددهم (98) عاملاً.
- يتم تنظيم عقد عمل فردي حسب قانون العمل رقم (7) لسنة 2000، مع العاملين على بند الميامة مع الإلتزام بالحد الأدنى للاجور.

3. أسقف قانون الشراء العام

الملاحظة:

يقوم المجلس ببعض عمليات الصرف المخالفة لقانون الشراء العام ونظامه، فبعض عمليات الشراء تتطلب اجراء عطاء إلا أن المجلس قام باللجوء الى استدراج عروض، خلافاً للملحق رقم (أ) من قرار مجلس الوزراء رقم (3) لعام 2016، ومن الأمثلة على ذلك:

- إستدراج عروض أسعار تأمينات إصابات العمل بقيمة 77,710 شيقل.
- إستدراج عروض أسعار تأمينات مركبات المجلس بقيمة 210,000 شيقل.
- التلزم المباشر مع شركة كنعان للمحركات دون اجراء أي منافسة بقيمة 2,313,525.56 شيقل، وحيث تم تبرير ذلك بسبب عدم قبول بقية المحطات التعاقد مع المجلس بسبب التأخير في التسديد وقامت الشركة بتخفيض رسوم التوزين للمجلس من 15 شيقل الى 7 شيقل من اجل التعاقد معها لتوريد المحروقات للمجلس.

- إستدراج عجلات المركبات 98,600 شيقل.

- إستدراج الزيوت 204,721 شيقل.

الأثر:

عدم الإلتزام بأسقف قانون الشراء العام ونظامه قد يقلل من الضوابط الداخلية على عمليات الشراء، بما يؤثر سلباً على نظم ومبادئ الحوكمة وترشيد النفقات والحفاظ على ضمان الجودة للمشتريات.

التوصية:

ضرورة قيام البلدية بالإلتزام بأسقف قانون الشراء العام ونظامه بحيث تتم عمليات الشراء بما يتوافق مع أحكام قانون ونظام الشراء.

4. مصروف واستدراج التأمينات

الملاحظات:

- لم يتم المجلس بإلزام شركة ترست لتأمين بتوفير كفالة حسن تنفيذ بقيمة 10% عن تأمينات إصابات العمال وتأمينات المركبات خلافاً للمادة رقم (34) من الشروط الفنية في كراسة استدراج تأمينات المركبات، والمادة رقم (38) من الشروط الفنية في كراسة استدراج تأمينات إصابات العمل.
- عدم وجود تقرير تكلفة تقديرية مفصل، بحيث يتم الرجوع إليه لمقارنة أسعار المقاولين.
- لم تقم لجنة الشراء في استدراج تأمينات إصابات العمل واستدراج تأمينات المركبات بإحالة العروض الى اللجنة الفنية لاعداد تقرير بذلك.
- لا يوجد في ملف العطاء محضر فتح استدراج عروض أسعار تأمينات المركبات.
- لا يقوم المجلس بالإحتفاظ بوثائق دعوات استدراج تأمينات إصابات العمال، وتأمينات المركبات.
- عدم صحة توجيهه إقتطاعات التأمين الصحي في حساب مصاريف التأمين والاصل ان يتم استخدام حساب وسيط ملائم، وقد أدى ذلك الى تخفيض مصروف التأمينات بقيمة 500 شيقل.

البيان	القيمة
مجموع الحركات التي تخص التأمين الصحي التي تم تسجيلها في الجانب الدائن في مصروف التأمينات	19,025
مجموع الحركات التي تخص التأمين الصحي التي تم تسجيلها في الجانب المدين في مصروف التأمينات	18,525
الفرق بالنقص	500

- زيادة مصروف التأمينات بقيمة 14,497 وهي عبارة عن تسوية مع شركة الأهلية للتأمين عن سنوات سابقة والأصل ان يتم معالجتها مع حساب الوفر والعجز، بحسب أساس الإستحقاق المعتمد في المجلس عند تسجيل وتبويب وعرض الحسابات.
- لا يشمل التأمين الصحي العمال على بند المياومة في المجلس، مع ضرورة الإشارة إلى أن حوالي 80% من عدد العاملين في المجلس.
- عدم قيام المجلس بتسجيل مصاريف التأمينات التي تخص عام 2023 وفق إتفاقية شركة العالمية لتأمين بقيمة 19,224 شيقل وحيث تم اثباتها في عام 2022 رغم انها تخص عام 2023.
- تسجيل مصروف التأمين وفق إتفاقية شركة ترست لتأمين لعام 2023 بقيمة أعلى مما يخص عام 2023 بقيمة 10,475.33 شيقل.
- لا يحتفظ المجلس بالوثائق المرتبطة بالتعويضات من شركات التأمين، فالأصل ان يتم تنظيم محاضر إستلام تنفيذ الصيانة وكذلك الإحتفاظ بسجل عن أعطال المعدات بالإضافة الى الإحتفاظ بمخالفات التي تتم مع شركات التأمين.
- لم يتم فهرسة وترتيب ملف المشروع بطريقة يسهل الوصول إلى الوثائق.

الأثر:

- ان عدم وجود ملف مفهرس للمشروع يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى الوثائق وضياغ الوقت والجهد وزيادة احتمالية فقدان بعض الوثائق.
- عدم إلزام الشركات بتزويد المجلس بكفالة حسن تنفيذ وفق كراسة الاستدراج قد يزيد أخطار عدم وفاء الشركات بالتزاماتها.
- لا يوجد تقرير تكلفة تقديرية يزيد من مخاطر إرتفاع أسعار العروض عن القيمة السوقية بشكل جوهري.
- لا يوجد تقرير لجنة فنية يزيد من المخاطر حول وجود أخطاء حسابية ويزيد من مخاطر عدم صحة قرار الإحالة.
- عدم وجود الوثائق الكافية يقلل من شفافية ومصادقية عمليات الصرف الخاصة بالمشروع، كما يزيد من احتمالية عدم النزاهة في هذا البند.

التوصيات:

- ضرورة أن تكون ملفات المشاريع مرتبة ومفهرسة ومرقمة بحيث يسهل الوصول إلى الوثائق.
- ضرورة قيام المجلس باتخاذ الإجراءات الملائمة لإلزام الشركات بتطبيق الشروط المنصوص عليها في كراسة الاستدراج.
- ضرورة قيام المجلس بإعداد تقرير تكلفة تقديرية مفصل قبل البدء بإجراءات ممارسات الشراء.
- ضرورة قيام اللجان الشراء في الأمور التي تتطلب ذلك بإحالة العروض الى اللجنة الفنية لمراجعتها واعداد تقرير مفصل بحيث يتم تحديد كافة التوصيات الملائمة.
- ضرورة إحتفاظ المجلس بكافة وثائق عمليات الشراء بشكل ملائم.
- ضرورة عدم تسجيل إقتطاعات التأمين الصحي ضمن حساب التأمينات وتسجيلها في حساب وسيط.
- ضرورة تحميل المصاريف ما يخصها من عام 2023 وفقاً لأساس الإستحقاق المحاسبي واجراء قيود التسوية الجردية الملائمة.

5. مصروف المحروقات

- وجود مخالفات في سندات صرف التي تخص المحروقات، ومثال ذلك سند صرف رقم 7321 بتاريخ 2023/09/06، وسند صرف رقم 7458 بتاريخ 2023/10/09، وكانت على النحو التالي:
 - إن بعض الارساليات (الصادرة عن شركة كنعان للمحروقات والتجارة) التي تخص المحروقات لا تحمل رقم المركبة التي تم تعبأتها بالمحروقات.
 - ان بعض سندات تسليم المحروقات (قسائم المحروقات الصادرة عن مجلس الخدمات التي تمثل الاذن المسبق من المجلس لسائق بتعبأة مركبة المجلس) غير مختومة بختم المجلس، ومثال ذلك سند تسليم رقم 30015 بكمية 177 لتر سولار بتاريخ 2023 /7/16.
 - ان بعض سندات تسليم المحروقات تحمل رقم مركبة ليست من مركبات المجلس، نتيجة لعدم دقة التسجيل من قبل موظف التعبئة في محطة المحروقات أو السائق، ومثال ذلك سند تسليم محروقات

رقم 30015 بمركبة رقم 44، وسند تسليم مركبة رقم 6780 (علما ان المركبة التي يستخدمها السائق الوارد اسمه في السند هي 6065).

• بعض سندات تسليم المحروقات لم يحدد عليها رقم المركبة ومثال ذلك سند تسليم محروقات رقم 37048 بقيمة 53.715 شيقل (ولم يحدد نوع المحركات وكميتها) وبتاريخ 2023/8/10.

- سندات الصرف لمحطة المحروقات في عام 2023 غير مرفق بها قسائم المحروقات والتي تمثل الموافقة المسبقة لكل مركبة على التعبئة والتي لا يتم صرف المحركات إلا بناءاً عليها بحيث تكون مختومة بختم المجلس الرسمي ويتم توزيعها من قبل مراقبي المجلس على السائقين حسب الحاجة.
- لم يتم المجلس بمراقبة استهلاك المحروقات للمركبات بشكل دوري وفق تقارير دورية، لتحديد مدى وقيمة الاستهلاك من خلال مقارنة الكميات المستهلكة مع المسافة المقطوعة.

الأثر:

- صرف المحروقات دون تحديد رقم المركبة يزيد من احتمالية استخدام المحروقات خارج نطاق العمل.
- عدم الاحتفاظ بالقسائم يزيد من احتمالية استخدام الوقود لأغراض لا تخص العمل.
- عدم إعداد تقارير دورية لمراقبة استهلاك المركبات يزيد من مخاطر الهدر نتيجة ضعف الرقابة.

التوصيات:

- ضرورة زيادة الضوابط على مصروف المحروقات في المجلس بحيث يتم الاحتفاظ بقسائم المحروقات وعدم الصرف إلا للمركبات التابعة للمجلس او في الحالات التي تستوجب ذلك وفق ضوابط ملائمة فلا تصرف المحطة أي محروقات دون وجود مخاطبة من المستوى الإداري المطلوب في المجلس في هذه الحالة.

- ضرورة تركيب حلقات الكترونية على جميع مركبات المجلس في اقصى سرعة ممكنة.
- ضرورة اعداد تقارير دورية حول مراقبة استهلاك المركبات للمحروقات.

6. دراسة جدوى الاستمرار في تشغيل المركبات القديمة

لم يبين تقرير صيانة المركبات، المعد من قبل مهندس المجلس، مدى معقولية مصاريف المركبات، حيث بلغت 943,933 شيقل، خلال العام 2023، حيث لم يتم اعداد دراسة مفصلة عن المركبات ومقارنة قيمة المركبات مع تكاليف صيانتها ومدى جدوى الاستمرار في استخدامها مع مقارنتها مع تكلفة الفرصة البديله (مقارنتها بالتكاليف التقديرية المتوقعة في حالة الاستبدال) وخاصة المركبات القديمة في المجلس.

الأثر:

عدم اعداد دراسة تفصيلية دورية لتحقيق من جدوى الاستمرار في استخدام بعض المركبات يزيد من احتمالية استخدام مركبات لا تحقق مبدأ الاقتصاد في التكاليف في الوقت الذي يتوفر بدائل تحقق مبدأ الاقتصاد.

التوصية:

ضرورة قيام المجلس بإعداد دراسة حول مدى جدوى الاستمرار في استخدام بعض المركبات وخاصة المركبات القديمة مع مراعاة تكلفة الفرصة البديله.

7. التكلفة التقديرية

عدم وجود تقرير تكلفة تقديرية مفصل مرفق في بعض سندات الصرف، خلافاً لأحكام المادة رقم (6) من قرار مجلس الوزراء لعام 2016، والمعلق رقم (5) يبين عينة من سندات الصرف التي لم يرفق بها تقرير التكلفة التقديرية.

الأثر:

عدم إعداد تقرير تكلفة تقديرية مفصل قبل عملية الشراء يزيد من احتمالية عدم حصول المجلس على أقل الاسعار وفق المواصفات المطلوبة.

التوصية:

ضرورة قيام المجلس بإعداد تقرير تكلفة تقديرية مفصل قبل اللجوء لعمليات الشراء وإرفاقه بسندات الصرف.

8. تصحيح الإيرادات

الملاحظات:

- عدم قيام المجلس بتخفيض قيمة الإيرادات بسبب تصحيح قيمة الاوزان على بعض المجالس، حيث تم اثبات التصحيح في مصروف خصومات نقدية ممنوحة، كما في سند قيد رقم 2323 بقيمة 8,137.60 شيقل حيث أوضح مجلس طلوزة ان هناك زيادة في الاوزان عن المعدل الطبيعي حوالي 50 طن، اشعار دائن رقم 2 الصادر لمجلس قروي تل بقيمة 1,200 شيقل، وإشعار دائن رقم 3 بقيمة 2,000 شيقل لصالح بلدية جماعين.

- عدم قيام المجلس بمعالجة أخطاء عام 2022 في حساب الوفر او العجز، هذا وقام المجلس بمعالجتها في عام 2023 كما في اشعار دائن رقم 2 الصادر لصالح مجلس قروي تل بقيمة 4,200 شيقل.

الأثر:

- تصحيح الأخطاء ذات العلاقة بالإيرادات عن طريق إثباتها في حساب مصروف خصومات نقدية يؤدي الى تضخيم الإيرادات والمصاريف، والأصل أن تعالج الأخطاء المحاسبية بالقيود العكسية بحيث لا تؤثر على دقة عرض الحسابات وعدم تسجيلها (أخطاء الأيرادات بالزيادة) كخصم مسموح في البيانات المالية.

- تصحيح الأخطاء التي تخص السنوات السابقة في حساب الوفر يتوافق مع مبدأ أساس الاستحقاق المحاسبي المعتمد في المجلس.

التوصية:

- ضرورة قيام المجلس بتصحيح الإيرادات بقيد عكسي وليس بتسجيل مصروف.
- ضرورة قيام المجلس بعمل الإجراءات الملائمة وقياس اوزان النفائات وفقاً لميزان وعدم اللجوء الى التقدير.

9. تسجيل المصاريف في النظام المحاسبي ومعزاتها

- عدم قيام المجلس بتسجيل مصروف الاستهلاك على النظام المحاسبي "الأصيل"، حيث بلغ مصروف الاستهلاك 707,906 شيقل، وفق تقرير المدقق.
- عدم قيام المجلس بإستحداث حساب تبرعات عينية (أثمان حاويات نفايات) ضمن النظام المحاسبي "الأصيل"، حيث بلغ المصروف مبلغ 160,535 شيقل، لعام 2023.
- لا يحتفظ المجلس بسندات تسليم الحاويات للهيئات المحلية للعام 2023، وكان هناك بعض تلك السندات غير مؤرخة حسب الاصول.

الأثر:

- عدم القيام بتسجيل المصاريف على النظام المحاسبي قد يقلل من مصداقيتها.
- عدم وجود معززات حساب مصاريف تبرعات عينية يقلل موثوقية الحساب.

التوصيات:

- ضرورة قيام المجلس بتسجيل كافة المصاريف على النظام المحاسبي.
- ضرورة احتفاظ المجلس بكافة معززات المصاريف.

10. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

عدم الاعتراف بمصروف الديون المشكوك في تحصيلها للذمم المدينة وكذلك عدم الاعتراف بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها في تقرير المدقق وكذلك عدم التسجيل في النظام المحاسبي، حيث بلغ رصيد ذمم رسوم النفايات كما في نهاية عام 2023 وفقاً لتقرير المدقق مبلغ 1,305,191 شيقل، وفق رسالة إدارة المدقق فإن وزارة الحكم المحلي رفضت إعداد مخصص الديون المعدومة.

الأثر:

عدم الاعتراف بمصروف مخصص الديون المعدومة للذمم المدينة يقلل من دقة رصيد الأداء المالي للمجلس، ويعكس صورة غير عادلة عن الذمم المدينة حيث لم يتم الاعتراف بمخصص الديون المشكوك فيها.

التوصية:

ضرورة قيام المجلس بالاعتراف بمخصص الديون المعدومة في ضمن القوائم المالية بحيث تم تسجيله في النظام المحاسبي.

11. دراسات مسبقة

- لجوء المجلس إلى التعاقد مع جهات خارجية من أجل خدمة صيانة المركبات بكافة أنواعها (صيانة وقائية، غسيل المركبات، تغيير العجلات) دون اجراء دراسة شاملة لتحديد مدى الجدوى المالية من التنفيذ الذاتي مع تحديد كافة أنواع المخاطر وإجراءات الضبط المناسبة.
- لجوء المجلس الى بعض عمليات التعاقد والشراء دون إعداد دراسات مسبقة للمفاضلة بين التنفيذ الذاتي والتعاقد مع الغير، ومثال ذلك التعاقد مع شركة كنعان لتوزيع النفايات حيث بلغ مصروف التوزيع 33,767 شيقل.

الأثر:

لجوء المجلس الى الاستعانة بأطراف خارجية لتنفيذ بعض المهام دون وجود دراسات يزيد من المخاطر حول صحة الاجراء.

التوصية:

ضرورة قيام المجلس بإعداد دراسة جدوى مالية للمقارنة بين البدائل في الحالات التي تستعدي ذلك.

تقدير الاوزان

الملاحظة:

قام المجلس بتقدير معظم أوزان النفايات لعام 2023 التي تم جمعها من الهيئات ونقلها الى نقاط الترحيل في الصيرفي أو محطة التنقية، حيث تبين انه تم تقدير حوالي 67% من الأوزان التي تم جمعها ونقلها الى محطة الترحيل.

القيمة	الوحدة	طرف المقارنة
30132.05	طن	قيمة الاوزان حسب ملف الاكسل من شركة كمعان
91504.16	طن	قيمة الاوزان حسب ملف اكسل قسم المحاسبة
32.930%		نسبة الاوزان الموزنة في محطة كنعان
67.070%		نسبة الاوزان التي تم تقديرها

الأثر:

تقدير وزن النفايات التي تم جمعها ونقلها إلى نقاط الترحيل يقلل من دقة مصروف نقل وجمع النفايات.

التوصيات:

ضرورة قيام المجلس باتخاذ الإجراءات الملائمة لتوزيع النفايات التي تم جمعها ونقل على محطات الترحيل.

سابعاً: الذمم المدينة والدائنة

(1) الذمم المدينة

بلغت الذمم المدينة المتراكمة في 2022/12/31 مبلغ 1,713,450 شيقل، كما وبلغت في 2023\12\31 مبلغ 2,879,903 شيقل حيث ارتفعت الذمم المدينة بمبلغ 1,166,453 شيقل ونسبة 68% عن بداية السنة حيث يوجد ارتفاع كبير في ذمة بعض الهيئات المحلية ومثال ذلك مجلس قروي سالم، ومجلس قروي كفر قليل، وكذلك ارتفاع ذمة وزارة المالية والتخطيط المتعلق برسوم النقل على الطرق، والملحق رقم (8) يبين تلك الهيئات.

اسم الهيئة	الذمة قى 2022م/شيقل	الذمة في نهاية 2023م/شيقل
مجلس قروي كفر قليل	34,099	138,006
مجلس قروي سالم	301,156	416,296
مجلس قروي الباذان	116,144	161,708

الآثر:

إن من شأن ذلك ان يؤدي الى اضعاف قدرة المجلس على تقديم الخدمات للهيئات المحلية وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته.

التوصية:

ضرورة قيام المجلس بتنفيذ عملية الجباية واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من تراكم الديون على بعض الهيئات المحلية.

(2) الذمم الدائنة

بلغ رصيد الذمم الدائنة المتداولة في 2022\12\31 مبلغ 1,667,190 شيقل في حين بلغ الرصيد في 2023\12\31 مبلغ 1,919,362 شيقل حيث زادت الذمم الدائنة بمبلغ 252,172 شيقل ونسبة 15.1% عن بداية العام، وهذه ينعكس سلباً على إدارة مديونية المجلس، والملحق رقم (10) يبين الدائنين.

التوصية:

ضرورة تفعيل عمليات الجباية لإيرادات المجلس المتحققة في العام 2022م والأعوام السابقة، لتوفير مبالغ نقدية يمكن استخدامها في سداد ما ترتب على المجلس من ذمم دائنة متراكمة.

1. جلسات المجلس

- لا يقوم أعضاء الهيئة الادارية بالتوقيع على محضر الجلسات حيث يتم التوقيع على قرارات المجلس المطبوعة فقط، وذلك خلافاً لأحكام المادة رقم (12) الفقرة (و) من النظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس 2018.
- تغيب عضو الهيئة الادارية اكثر من ثلاث جلسات حيث تغيب السيد أحمد ابو صنوبر ممثل مجلس قروي يتما لأكثر من ثمان جلسات متتالية عن الحضور حيث قام مجلس الخدمات بمخاطبة مجلس يتما بتغيب ممثلهم عن حضور الجلسات، حيث يعتبر منصب عضو في الهيئة الادارية شاغراً في حال تغيب ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع تقبله الهيئة الادارية، وذلك خلافاً للفقرة (ج) من المادة رقم (15) من النظام الأساسي لمجلس الخدمات المشترك لسنة 2016م، وخلافاً للفقرة (3) من المادة رقم (12) من النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس 2018م.
- لم يتم الالتزام بالحد الأدنى من الجلسات المنعقدة من اجتماعات الهيئة العامة حيث انعقدت جلسة واحدة للهيئة العامة في العام 2023م من أصل جلستين كحد أدنى في العام، خلافاً للفقرة (3) من المادة (8) من النظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس 2018م.

التوصيات:

- ضرورة توقيع كافة الأعضاء الهيئة الادارية الحاضرين على محضر الجلسات عملاً بأحكام المادة رقم (12) الفقرة (و) من النظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس 2018.
- ضرورة قيام الهيئة الادارية باتخاذ الاجراء القانوني بمن يتغيب عن حضور جلسات الهيئة الادارية دون عذر مقبول عملاً بأحكام للفقرة (ج) من المادة رقم (15) من النظام الأساسي لمجلس الخدمات المشترك لسنة 2016م وعملاً بأحكام للفقرة (3) من المادة رقم (12) من النظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس 2018.
- على المجلس المحافظة على عقد عدد كافي من الجلسات بواقع جلستين على الأقل سنوياً لمناقشة كافة المواضيع ذات العلاقة في المجلس واتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها.

2. إدارة مركبات ومعدات البلدية

الملاحظات:

- بلغ عدد آليات المجلس (27) آلية خلال العام 2023، في حين بلغ عدد السائقين من واقع كشف العاملين 27 سائق، عشرون منهم على بند عقود المياومة.
- يقوم أكثر من سائق بإستخدام نفس المركبة، خلافاً للممارسات المثلى للحفاظ على المركبات، مثل مركبات نفايات الايفيكو.
- لا يتم استخدام أوامر حركة من قبل البلدية لتنتقل المركبات والمعدات بحيث يتم اعتماد الحركات من قبل المسؤول المباشر.
- لا يقوم المجلس بتفعيل استخدام سجلات حركة، بحيث يتم توثيق قراءة العدادات بشكل دوري، ولكن يوجد نظام الجي بي اس
- لا يتم كتابة رقم الشكوى على المركبات والمعدات التي تملكها البلدية، مما قد يقلل من الضبط الداخلي على مركبات البلدية.
- لا يتم استخدام نماذج العهدة الشخصية بحيث يكون نموذج عهدة شخصية لكل موظف يستخدم المركبات والمعدات المتعلقة بالبلدية.
- لا يتم اعداد تقارير دورية مفصلة من واقع نظام تتبع المركبات من قبل الموظف المختص، بحيث يتم الرقابة على المركبات وفق نظام محدد وذلك لتقليل احتمال استغلال المركبات لأغراض شخصية مثل متابعة صحة خط سير المركبات.

الأثر:

- عدم استخدام اذن حركة قد يؤدي الى استغلال المركبات والمعدات لأغراض شخصية.
- عدم وجود سجلات حركة قد يقلل من الضبط الداخلي على مركبات البلدية.
- طباعة رقم الشكوى على جميع المعدات والمركبات، وكذلك استخدام نماذج العهد وإعداد تقرير دورية عن متابعة كافة مركبات عن طريق برنامج الوتو رن يزيد من الضبط الداخلي على مركبات وسيارات المجلس.
- عدم إعداد تقارير مراقبة مركبات مفصلة بشكل دوري يزيد من احتمال استغلال المركبات لأغراض شخصية.

التوصية:

ضرورة زيادة الضوابط الداخلية على المركبات والمعدات: مثل تعيين سائق واحد على كل مركبة بما لا يخل من متطلبات العمل، استخدم نموذج العهدة الشخصية، سجل قراءة العدادات، اذن حركة، تقارير مراقبة المركبات والمعدات، طباعة ارقام الاتصال على مركبات المجلس ليتيح للمواطن التقدم بشكوى.

3. الإتفاقيات مع الهيئات المحلية

قام المجلس بعقد إتفاقيات مع الهيئات المحلية المشتركة في المجلس لأجل القيام بجمع وترحيل النفايات من مناطق الهيئات المحلية مع بيان مسؤوليات كل من المجلس ومتلقي الخدمة، ومن خلال أعمال التدقيق تم تسجيل الملاحظات التالية:

- يتم التعديل على بعض الإتفاقيات من خلال قرارات الهيئة الادارية، دون تنظيم إتفاقيات جديدة، حيث تم رفع سعر رسوم جمع ونقل وطرر النفايات من مبلغ 125 شيقل الى مبلغ 160 شيقل للطن، ومثال على ذلك إتفاقية بلدية قبلان، مجلس قروي مادما، مجلس قروي بيت دجن، مجلس قروي جالود، مجلس قروي عورتا، مجلس قروي بيت إيبا، ومجلس قروي روجيب.
- جميع الإتفاقيات التي وقعها المجلس مع الهيئات المحلية لا تحقق الحد الأدنى من السعر الذي يتحمله المجلس جراء جمع ونقل النفايات (النفقات التشغيلية) وذلك بناءً على الدراسات المعدة من قبل المجلس، حسب أساس إسترداد التكلفة على الأقل.
- لم يتم المجلس بتجديد أو تعديل معظم الإتفاقيات بعد إنتهاء تاريخ العمل بها.

التوصيات:

- ضرورة القيام بتعديل الإتفاقيات أو بعض بنودها مع الهيئات المحلية بحيث تعكس قرارات الهيئة الادارية وما يستجد من مسؤوليات خلال العمل.
- ضرورة أخذ أساس إسترداد التكلفة بعين الإعتبار قدر الإمكان عند تحديث الإتفاقيات مع الهيئات المحلية لما له من أثر على إستمرارية العمل مستقبلاً.

الملاحق.

ملحق رقم (1) إيرادات حصلت بالزيادة عن المعتمد لها في الموازنة.

اسم البند	المقدر	الفعلي	الفرق	النسبة
رسوم النقل على الطرق	1,237,712	1,574,712	- 337,000.00	-27.23%
رسوم نفايات	14,130,914	14,533,905.19	- 402,991.19	-2.85%
المجموع	15,368,626	16,108,617.19	- 739,991.19	-4.81%

ملحق رقم (2) تجاوز بعض بنود النفقات مخصصاتها المعتمدة في الموازنة.

اسم البند	المقدر	الفعلي	الفرق	النسبة
رواتب مؤقتين وغير مسكنين	2,077,633	2,452,198.07	-374,565.07	-18.03%
مصاريف مواصلات	1,500	1,584	- 84.00	-5.60%
مصاريف ادارية متفرقة	5,000	5,271	- 271.00	-5.42%
زيوت وشحوم ومحروقات	2,207,520	2,313,525.56	-106,005.56	-4.80%
مصاريف جمع وازالة النفايات	7,242,093	7,504,065.51	-261,972.51	-3.62%
مصاريف استئجار مقرات	14,000	14,400	- 400.00	-2.86%
مصاريف بريد وهاتف	3,500	3,582.54	- 82.54	-2.36%
المجموع	11,551,246	12,294,626.68	-743,380.68	-6.44%

ملحق رقم (3) بنود تم الإنفاق عليها فعلياً أقل من المعتمد في الموازنة.

اسم البند	المقدر	الفعلي	الفرق	النسبة
مصاريف نهاية الخدمة دائمين غير المسكنين	100,000	5,340.76	94,659.24	94.66%
مصاريف مياه للمقرات الإدارية	15,000	2,755.95	12,244.05	81.63%
نفقات مكب النفايات (كتوزين وصيانة ميزان)	91,980	33,767	58,213	63.29%
مصاريف تعقب البات وسيارات الهيئة	44,160	18,502	25,658	58.10%
مصاريف زي موحد ولباس	20,000	8,659	11,341	56.71%
مصاريف صيانة حواسيب وملحقاتها	1,000	500	500	50.00%
مصاريف النظافة ولوازمها (للمقرات الادارية)	2,500	1,297	1,203	48.12%
مصاريف اتعاب مهنية واستشارية	5,000	2,960	2,040	40.80%
مصاريف كهرباء	30,000	18,187	11,813	39.38%
مصاريف تشريفات وضيافة	8,000	5,073	2,927	36.59%

35.00%	1,050	1,950	3,000	مصاريف اعلانات (في الصحف والانترنت)
26.41%	1,320.71	3,679.29	5,000	عمولات ومصاريف بنكية
22.24%	10,675	37,325	48,000	مكافآت اعضاء المجلس
19.12%	10,900	46,100	57,000	مكافآت موظفين
11.25%	11,563	91,199	102,762	فروقات رواتب
7.75%	155	1,845	2,000	مصاريف عدد وادوات مكتبية
5.62%	411.56	6,908.44	7,320	مصاريف انترنت واتصالات لاسلكية
3.23%	8,339	249,761	258,100	تأمينات (حريق.سيارات .عام .اصابات عمل)
2.94%	28,567	943,933	972,500	صيانة اليات ومعدات جمع النفايات
2.40%	72	2,928	3,000	مصاريف تصوير طباعة وقرطاسية
0.95%	7,997	836,746	844,743	رواتب اساسية مسكنين
11.51%	301,648.56	2,319,416.44	2,621,065	المجموع

ملحق رقم (4) بنود نفقات لم تعتمد في الموازنة وتم الإنفاق عليها

المصاريف	المقدر	الفعلي
رسوم تراخيص واشتراكات عامة	-	2,232.00
صيانة عامة إدارية	-	913.00
خصومات نقدية ممنوحة /نفائيات	-	17,837.60
مصاريف نهاية خدمة الموظفين المؤقتين غير مسكنين	-	308,847.52
المجموع		329,830.12

ملحق رقم (5) // نفقات أعتمدت في الموازنة لم يصرف منها شيء.

المصاريف	المقدر	الفعلي
مصاريف دعاوى قضائية	3,000	-
مصاريف صيانة معدات واجهزة إدارية	1,000	-
مصاريف مطهرات ومواد طبية	1,000	-
مصاريف سفر وتنقلات خارجية	5,000	-
المجموع	10,000	

ملحق رقم (6) يبين بعض سندات الصرف دون تقرير تكلفة تقديرية

التاريخ	رقم السند	القيمة	المورد	البيان
14/02/2023	267	27,208	ف.م./ شركة الاصبح للمعدات الثقيلة	فاتورة مصروف / شركة الاصبح للمعدات
01/05/2023	1280	26,000	تكاليف اصلاح السيارة اسكانيا/	اصلاح السيارة اسكانيا/ مقاصة بلدية نابلس
31/12/2023	2172	24,820	صيانة اليات ومعدات جمع النفايات	فاتورة 1476 / قرش لغسيل السيارات

ملحق رقم (7) / التكلفة الفعلية

الهيئة المحلية	سعر الطن المحصل	الوزن	القيمة الأساسية	تكلفة الطن	القيمة الفعلية	العجز
بلدية نابلس	160	67,633.94	10,821,431.04	168.25	11,379,537.11	-558,106.07
بيت ايبا	160	1,634.46	261,513.60	207.32	338,858.69	-77,345.09
بلدية صرة	160	1,781.92	285,107.20	224.30	399,690.72	-114,583.52
بيت وزن	160	903.99	144,638.40	212.69	192,271.39	-47,632.99
تل	160	1,525.90	244,144.00	204.68	312,322.49	-68,178.49
جالود	160	275.76	44,121.60	239.43	66,027.85	-21,906.25
دير الحطب	160	1,129.99	180,798.40	176.71	199,682.62	-18,884.22
دير شرف	160	1,237.30	197,968.00	239.14	295,899.30	-97,931.30
زواتا	160	1,017.68	162,828.80	203.56	207,164.98	-44,336.18
سالم	160	2,032.13	325,140.80	159.90	324,946.40	194.40
طلوزة	160	965.67	154,507.20	222.57	214,934.24	-60,427.04
قريوت	160	692.51	110,801.60	184.71	127,917.14	-17,115.54
قوصين	160	839.45	134,312.00	238.94	200,583.91	-66,271.91
كفر قليل	160	836.30	133,807.25	229.84	192,219.98	-58,412.73
يتما	160	1,196.69	191,470.40	205.91	246,420.69	-54,950.29
عراق بورين	160	329.01	52,641.60	220.94	72,694.74	-20,053.14
عزموط	160	1,057.62	169,219.20	186.41	197,156.62	-27,937.42
الطائفة السامرية	160	362.11	57,937.60	247.46	89,608.47	-31,670.87
عورتا	160	2,172.83	347,652.80	205.19	445,853.56	-98,200.76
ياصيد	160	779.57	124,731.20	218.71	170,507.16	-45,775.96
المجموع			14,144,772		15,674,298	1,529,525.37

ملحق رقم (8) / كشف بالذمم المدينة للعام 2023.

#	البيان	الرصيد في 2023/12/31
1	بلدية نابلس	243,886.41
2	مجلس قروي بيت ايبا	5,877.78
3	بلدية صرة	8,278.95
4	بلدية بيت فوريك	3,042
5	بلدية حوارة	2
6	بلدية قبلان	660

7	مجلس قروي بورين	2,750
8	مجلس قروي بيت دجن	4,037.71
9	مجلس قروي بيت وزن	11,434.8
10	مجلس قروي تل	11,088
11	مجلس قروي جالود	3,040
12	مجلس قروي جوريش	450
13	مجلس قروي دير الحطب	36,397
14	مجلس قروي دير شرف	16,058.6
15	مجلس قروي روجيب	39,488.5
16	مجلس قروي زواتا	12,802
17	مجلس قروي سالم	416,296.8
18	مجلس قروي طولوزه	21,159.7
19	مجلس خدمات طوباس	12,450.6
20	مجلس قروي قريوت	13,083.25
21	مجلس قروي قوصين	11,531.9
22	مجلس قروي كفر قليل	138,006.67
23	مجلس قروي يتما	20,442
24	مجلس قروي عراق بورين	5,726.77
25	مجلس قروي عزموط	38,597.4
26	مجلس قروي مجدل بني فاضل	1,170
27	مجلس قروي مادما	1,540
28	الطائفة السامرية / جبل الطور	5,334.85
29	الشركة العربية الفلسطينية /برافو	4,220
30	منتجع مارينا السياحي	3,037.5
31	مجلس قروي الباذان	161,708
32	مجلس قروي عورتا	40,818
33	مجلس قروي ياصيد	10,772.6
المجموع		1,305,190 شيقل

ملحق رقم (9) متاخرات نقل على الطرق

البيان	الرصيد في 2023/12/31
وزارة المالية/ النقل على الطرق	1,574,712
المجموع	1,574,712

ملحق رقم (10)/ كشف بالذمم الدائنة للعام 2023.

#	البيان	الرصيد في 2023/12/31
1	شركة أبناء صالح منى	2,510
2	شركة مطبعة النجاح	483
3	مركز جودة للكمبيوتر	170
4	د. هاني النابلسي	336
5	شركة طاهر المصري للمحروقات	153,405
6	كراج فواز كلبونة	244,165
7	سمارو لاطارات السيارات	77,450
8	الشركة العربية لتجارة للمركبات	93,835
9	ترست للتأمين	325,805
10	شركة سعد الدين وسلعوس	4,884
11	كلاتشات الشعار	200
12	كراج حمدي السردى	3,690
13	شركة الاصبح للمعدات الثقيلة والشاحنات	3,613
14	خضر الشخصير / كهرباء سيارات	1,850
15	شركة سلامة وشركاه	13,605
16	شركة يعيش لقطع غيار السيارات	40,312
17	العالمية للتأمين	1,441
18	الخفش للتجارة ومواد البناء	2,020
19	شركة غسان 2000 للطباعة الحرارية	1,500
20	كراج ذياب لتصليح الشاحنات/طولكرم	9,200
21	محلات عصفور لصيانة السيارات/ رام الله	1,950
22	شركة العكر التجارية	5,200

23	محلات عمر الشافعي	26,418
24	الاهلية للتأمين	37,000
25	الشركة الثلاثية لصناعة الحاويات	71,690
26	شركة عقارات لادارة المجمعات التجارية	1,892
27	الكراج الفني	1,300
28	شركة كنعان للمحروقات	375,236
29	ورشة خريم	85,855
30	كراج صايمة	1,500
31	كراج الفردية / علاء جبر	8,378
32	مصنع وفا لمواد التنظيف	63
33	المحترفون لتكنولوجيا المعلومات	15,354
34	الفارس لقطع غيار السيارات	6,850
35	الصوصة للادوات الصحية	1,060
36	الشعار للقطع والمعدات	33,700
37	قرقش لغسيل السيارات	62,456
38	كراج ابو صالح الشلة	48,620
39	بلدية نابلس	28,800
40	دائرة التامين الصحي	450 رصيد مدين
41	فراس خضر شخشير	83,700
42	عرموش لتدقيق الحسابات	2,879
43	شركة توزيع كهرباء الشمال	3,530
44	كيا موتورز	16,730
45	بور ووش	4,510
46	كراج خويرة	11,300
47	رائد فطاير	9,500
48	محلات مسعود سعد	1,000
المجموع		1,919,362

إنتهى،،